Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

# تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر

## تظل الرياح مواتية

ربيع 2023

البنك الدولي
IDA • IBRD | مجموعة البنك الدولي
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

# ملخص تنفيذي

**تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني في عام 2022، مما أدى إلى زيادة التعويض عن الانخفاض في إنتاج النفط والغاز ، والسماح له بتجاوز مستواه في عام 2019.** فقد انتعش الإنتاج الزراعي بقوة في عام 2022، بينما إستفادت القطاعات التي تخدم الأسر بسبب ارتفاع الاستهلاك الخاص، في حين بقي نمو الاستثمار معتدلاً، مما أثر على أداء القطاعات الصناعية. أما في قطاع الهيدروكربونات، أدى انخفاض الإنتاج إلى تقليل الكميات المتاحة للتصدير، وبسبب اتعدال فصل الشتاء انخفض الطلب على الغاز الجزائري. بناءً على ما تقدم، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.2% في عام 2022 مدعومًا بتسارع الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني (3.8%+ على أساس سنوي في النصف الأول من 2022 و4.5%+ في النصف الثاني، مقابل2.3%+ في عام 2021). علاوة على ذلك، تشير بيانات الإضاءة الليلية إلى استمرار نمو الأنشطة غير الهيدروكربوني عبر الإقليم في الربع الأول من عام 2023.

**شهدت أسعار الغاز ارتفاعًا ملحوظًا في النصف الثاني من عام 2022 بعد ارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في زيادة مستمرة في عائدات الصادرات واحتياطات العملة الأجنبية.** أدى انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2022 إلى انخفاض أسعار الأسمدة، وبالتالي إلى انخفاض قيمة الصادرات غير الهيدروكربونية، وجاء الارتفاع الكبير في أسعار صادرات الغاز الى تخفيف وطأة انخفاض اسعار النفط. لذلك، زادت الصادرات مرة أخرى في النصف الثاني من عام 2022، لتصل في عام 2022 إلى أعلى مستوى لها منذ 10 سنوات بقيمة 68.7 مليار دولار. في الوقت نفسه، ساهم اعتدال أسعار الواردات واستمرار تقلص حجم الواردات الى تخفيض قيمة الواردات بشكل معتدل. وبالتالي، زاد الفائض في الميزان التجاري في النصف الثاني من عام 2022، ليصل إلى 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما سمح لاحتياطات العملة الأجنبية بالارتفاع من 12.5 إلى 15.8 شهر من الواردات بين نهاية عام 2021 ونهاية عام 2022، لتصل إلى 61.7 مليار دولار.

**ظل التضخم مرتفعًا في الربع الأول من عام 2023، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الطازجة.** ارتفع التضخم إلى 9.8% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023، على الرغم من اعتدال أسعار المنتجات المستوردة، ورفعت السلطات معدل الاحتياطيات الإلزامية وأحكمت آليات مراقبة الأسعار على بعض المنتجات الغذائية. في عام 2022، بلغ نمو مؤشر أسعار الإستهلاك 9.3%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. بقيت السياسة النقدية ميسرة، كما يتضح من الارتفاع المستمر في العرض النقدي، دون أن يساهم ذلك بشكل كبير في النشاط الائتماني للقطاع الخاص. من أجل ضبط التضخم المستورد، قام بنك الجزائر بدعم تقوية الدينار في النصف الثاني من عام 2022.

**من المتوقع أن ينخفض العجز المالي في عام 2022، حيث استوعب ارتفاع النفقات العامة معظم الزيادة في الإيرادات الهيدروكربونية.** رافق الزيادة الكبيرة في الإيرادات الهيدروكربونية نمواً معتدلاً في الإيرادات الضريبية بسبب تعافي النشاط الاقتصادي وارتفاع التضخم. ومع ذلك، زادت النفقات بشكل كبير نتيجة زيادة رواتب الموظفين في القطاع العام ومعاشات المتقاعدين وتكاليف الدعم الغذائي وتكاليف التأمين البطالة. وبالتالي، تراجع العجز الكلي للخزينة من 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 2.9% في عام 2022، ولكن تدهور العجز الكلي غير الهيدروكربوني ليصل إلى 23.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقابل 19% في عام 2021. في الوقت نفسه، قفز الادخار العام إلى 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت الديون العامة إلى 55.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

**من المتوقع أن تدعم القطاعات غير الهيدروكربونية النمو في عام 2023، ولكن انخفاض أسعار النفط سيؤثر على حساب المالية العامة والميزان التجاري.** من المتوقع أن يكون الاستهلاك وتعافي الاستثمار أهم محركات النمو الاقتصادي هذا العام، على الرغم من انخفاض حصص الإنتاج النفطي، وتأثير نقص الأمطار على الإنتاج الزراعي، واستئناف الواردات بشكل معتدل. كما سيبقى التضخم، بما في ذلك التضخم الزراعي، مرتفعًا، على الرغم من انخفاض أسعار الواردات. سيؤدي الانخفاض في عائدات الصادرات الهيدروكربونية إلى تقليل فائض الحساب الجاري، وسيعود عجز الميزانية إلى مستواه في عام 2021 ولكن سيتم تمويله جزئيًا من خلال الوفورات المتراكمة في عام 2022. في عام 2024 ، ومع تحرير حصص الانتاج وانتعاش الإنتاج الزراعي، يُتوقع أن ينمو الاقتصاد بشكل أعلى، بينما من المتوقع أن تستقر نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي وحسابات المالية العامة والميزان التجاري.

**تظل آفاق الاقتصاد الكلي حساسة للغاية لأسعار النفط والغاز، وتذكرنا بحتمية التنويع الاقتصادي.** التحسن المستمر في الميزان التجاري وتراكم

الاحتياطيات النقدية عززت من مناعة الحساب الجاري في مواجهة الصدمات الخارجية. لكن الزيادة المستدامة في الإنفاق الحكومي سيزيد من نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الاجمالي غير الهيدروكربوني، وبالتالي زيادة حساسية المالية العامة لتذبذبات أسعار النفط والغاز، وفي حال تراجعت أسعار النفط سيضع ذلك أعباء تمويل العجز على قطاع البنوك، الأمر الذي سيؤثر على تمويل الاقتصاد. تؤكد هذه المخاطر على ضرورة وجود سياسة إنفاق حذرة وتحسين فعاليتها، وأهمية تنويع مصادر الإيرادات للميزانية. بالإضافة إلى ذلك، يبقى تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى جعل القطاع الخاص محركًا للنمو المستدام، وتنويع الاقتصاد والصادرات، وتحسين الإطار الاقتصاد الكلي بشكل دائم، أمرًا حاسمًا لتعزيز واستقرار الاقتصاد الجزائري. أخيراً، تمثل الأخطار المناخية خطرًا متزايدًا على الاقتصاد الجزائري والمنطقة بأكملها.

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433